

## الدعوة لنبد اتفاق أوسلو.. إسقاط المسقط وإلغاء الملغى



السيادة الإسرائيلية، وقرارات القمة الطارئة للدول الإسلامية التي انعقدت الأسبوع الماضي. هذا هو العامل الأكبر في إفشال تلك المخططات الخبيثة، أو على الأقل في ما يتعلق بالولايات المتحدة وتأثير المواقف الجماعية لدول العالم على سياساتها.

أو مخطط يهدف إلى مفاوضات جديدة برعاية دولية لاستكمال نواقص أوسلو التي تم الاتفاق السابق عليها. هل ستعلن السلطة الوطنية إلغاء اتفاق أوسلو من جانب واحد، وليست هناك ضرورة لتشارك حماس في هذه المهمة لأنها عارضت الاتفاق منذ ولادته؟

هل يعني الإلغاء إعادة تسليم رام الله وغزة وما بينهما للاحتلال؟ هل إلغاء الاتفاق يعني وقف التبادل الأمني والمفاوضات غير المباشرة لتحقيق التهذبة وإغلاق الممرات مع إسرائيل؟ هل ستعود القيادات الفتحاوية إلى تونس بعد ما جرت عمان وبيروت؟ وأين ستلجأ قيادات حماس وتوزع القيادات الفلسطينية؟ وهل ستلجأ حكومة السلطة وحكومة غزة ويطردها الموظفون وتغلق السفارات؟ ماذا تفعل بالضباط والجنود والسلاح والصواريخ والشرطة والمباحث وأبطال الأقصى والقسام؟ هل إلغاء اتفاق أوسلو فكرة ممكنة أو مفيدة اليوم، أم أنها تفيد إسرائيل واحتلالها وأهدافها؟

سوف يتحتم على الفلسطينيين أن يقرروا برنامج عمل لمواجهة الخطوتين القادمتين والمتتمتين في المبادرة الأميركية لإحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي إعلان إسرائيل عن ضم وادي الأردن والمستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية. لكن الفلسطينيين غير مؤهلين، حتى اليوم للتوصل إلى اتفاق موحد، ليس تجاه مخططات الإسرائيليين القادمة فحسب، بل أيضا وفي ما يتعلق بتوحيد أرضهم والمشاركة في حكمها. مواجهة الأخطار التي ستنتهيهم على الفلسطينيين خلال الأسابيع القادمة تتم بالصواريخ والمظاهرات والبيانات، لكنها تحتاج إلى عمل فلسطيني وعربي لتحشيد رأي عام دولي مدين

حقوقنا المشروعة. كل ذلك يجب أن يتأتى بعد اتفاق فلسطينيين على برنامج سياسي واحد وأن يسقطوا انقسامهم ويتحدوا كشعب واحد وقيادة واحدة. ما الذي يعنيه إلغاء اتفاق أوسلو المقوقص؟ وما الذي سيحدث إذا أعلن الفلسطينيون أو الإسرائيليون إسقاطه أو إلغائه من جانب واحد؟

**يتطلب إسقاط اتفاق أوسلو من قبل الفلسطينيين أن يكون له بديل أو مخطط يهدف إلى مفاوضات جديدة برعاية دولية لاستكمال نواقص أوسلو التي تم الاتفاق السابق عليها**

بالنسبة للإلغاء الإسرائيلي فإن النتيجة واضحة تتمثل في استمرار سريان الأمر الواقع الحالي. استمرار إدارة فلسطينية أو إدارتين للحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق ما يجري الوضع الحالي. وقد تقوم إسرائيل بإجلاء روابط القرى لتلبي الاحتياجات اليومية للفلسطينيين، واستمرار بناء المستوطنات وتهويد نهائي للقدس ومصادرة الأراضي وقتل المواطنين الفلسطينيين واعتقالهم وسجنهم. لكن بالنسبة للفلسطينيين فإن الإلغاء ستكون له نتائج أكثر تعقيدا لقضيتهم التي اتعبتهم وأتعبوها خلال أكثر من قرن مضى. يتطلب إسقاط اتفاق أوسلو من قبل الفلسطينيين أن يكون له بديل

حزب الليكود المتطرف الحكم. وليست هناك ضرورة لإعادة شرح موقفه موقف المتطرفين الإسرائيليين من عملية السلام ومن الفلسطينيين بشكل عام. تم فعليا إلغاء اتفاق أوسلو من قبل الإسرائيليين منذ عام 1995 بعد اغتيال راعيها رابين وانتخاب حزب الليكود، حيث تجدد العمل التفاوضي حول القضايا المؤجلة. قامت السلطة الفلسطينية بدورها بقيادة الرئيس الشهيد ياسر عرفات (ابوعمار) برفض النسخة الإسرائيلية من اتفاق أوسلو عام 2000، عن طريق القيام بالانتفاضة الفلسطينية العارمة التي دفع الرئيس عرفات حياته ثمنا لها، كذلك فعلت حماس بمشاركتها في الانتفاضة.

مع ذلك أدى التوصل إلى اتفاق أوسلو المنقوص إلى نتائج مدمية في الجانب الإسرائيلي، حيث تمت أول وآخر الاغتيالات الإسرائيلية-الإسرائيلية التي طالت أعلى سلطة سياسية، كما تم عقاب حزب العمل الذي قاد إسرائيل منذ قيامها بالحرمان من العودة لقيادتها حتى اليوم. لم ينفذ ولم يستكمل اتفاق أوسلو، ورفضت حكومات الليكود المتعاقبة إنجاز الاتفاق والتفاوض حول القضايا المؤجلة، ودعمت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي. وبدأت عملية بناء المستوطنات في الضفة الغربية وفي مدينة القدس وضواحيها تتزايد، ودوامت على اعتقال الفلسطينيين وسجنهم أو إبعادهم، وتطاولت على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، بينما كانت فتح وحماس، تتصارعان على الحكم والسلطة.

بعد 23 عاما اتفاق أوسلو ليس له وجود. إعلان الفلسطينيين أو الإسرائيليين إلغاءه ليس له معنى أو جدوى، وذلك يتطلب أن يكون له بديل، أو أن يكون لنا كلفلسطينيين بديل لاسترجاع

**مروان كنفاني**  
مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات

راجت مقترحات فلسطينية في الفترة الأخيرة دعت إلى إسقاط اتفاق أوسلو في عامه الـ23. وبالرغم من أن الرئيس محمود عباس لم يذكر اتفاق أوسلو صراحة، إلا أنه هدد بإلغاء كل الاتفاقات والترتيبات بين السلطة الوطنية وإسرائيل، إذا قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بفرض السيادة على وادي الأردن والمستوطنات في الضفة الغربية. اختارت حركة حماس في تظاهرات أنصارها الأسبوعية على الحدود الشمالية لقطاع غزة شعار "الانتهاه من أوسلو وانهارها وتبعاتها". وهي عمليا، تقصد بند التعاون الأمني بين السلطة الوطنية وإسرائيل. وساهم عدد من رؤساء الفصائل والمتحدثين باسمها في الدعوة إلى إنهاء اتفاق أوسلو. هل هناك واقعا وعمليا اتفاق اسمه أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟

عندما تم التوقيع على اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض في واشنطن في 13 سبتمبر عام 1993، كانت هناك مواضيع عديدة لم يتم الاتفاق عليها، لكن الطرفين المتعاقدين باقتراح وضغط أميركيين ودوليين وافقا على تركها لمفاوضات لاحقة بين الطرفين. وفيما عدا تسليم مدينة الخليل للسلطة الوطنية لم يتم اتفاق أو بحث أي موضوع مؤجل حتى الآن. كان اغتيال إسحق رابين، وتردد شمعون بيريز، المرشح لخلافته، في استكمال بنود الاتفاق، وتفسخ حزب العمل ذاته لأول مرة في تاريخه، كل هذه العوامل تسببت في فشلهم في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية. بالتالي استلم

## الانتخابات الرئاسية في تونس: زلزال سبتمبر

2019، وتعالج أوضاعها في الانتخابات التشريعية القادمة في أكتوبر 2019، وتفرض التوازن السياسي المطلوب بين البرلمان والرئاسة؟

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي

كرم نعمة  
حذام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

مجالات لتقاطعات فساد المال والإعلام واستشراف ثقافة الغنيمة السياسية. تدفع القوى الديمقراطية في تونس، فاتورة الانقسام والحروب الجانبية الكثيرة، وتكلفة عدم استكناه ميكانزمات الاقتراع لدى شريحة واسعة من التونسيين، الذين يجذبون صورة السياسي القريب منهم والخادم لهم، وفق مقتضيات المصلحة والقرب، على صورة السياسي الغارق في حسابات الماضي وتعدديات أرقام التنمية ومؤشرات الاستثمار.

إن حاسنا التجربة التونسية بمنطق الديمقراطية القديمة، فبالإمكان القول إن النتائج أفضلت إلى نتائج من خارج الأحزاب الكلاسيكية عبر فئاتية الاصوليين والوصوليين، أو الشعبويين والقصويين. وإن حاسنا بمنطق الديمقراطية الوليدة، فإن النتائج هي ثمرة ولادة منظومات الفساد والإسناد من جهة، واستبدال فكرة الخوف على الثورة والهوية من جهة ثانية.

فقيس سعيد، هو عبارة عن شخصية تجتمع فيها الطهرية الثورية، مع المحافظة الحقوقية والمدنية، مع الصفة القانونية التي يجذبها التونسيون. فالرجل عبارة عن انتماء إلى ثورة 14 يناير ومطالبها الاجتماعية والاقتصادية، وعن ناي واضح عن القضايا التي تمس بالهوية والدين على غرار قانون المساواة في الميراث، وانصواء صلب المنظومة القانونية والتشريعية التي أصبحت الخزان التاريخي للرؤساء في تونس. جزء من أسباب النقص الانتخابي لسعيد، علاوة على ظهوره الاتصالي اللافت، وتجنبه أفة الاستهلاك الإعلامي خلال الفترة الانتخابية، كامن في قدرته على تقديم صورة الديمقراطي الثوري المحافظ.

وهي صورة مكنته من السيطرة على جزء معتبر من الخزان الانتخابي للحركات اليمينية الدينية بمختلف مشاربها، وهي صورة تنافس حولها ليف من المرشحين للانتخابات الرئاسية مع سعيد على رأسهم لطفي المراهي وسيف الدين مخلوف والرئيس الأسبق محمد المنصف المرزوقي.

وهي صورة تغتذ من الجدل السياسي والفكري المحتد حيال مشروع المساواة في الميراث، ومن البحث عن مرشحين خارج جلباب النهضة التي ترى الكثير من القوى اليمينية والثورية أنها باتت في وضعية سياسية هجينة، عقب سيل الوافقات والتنازلات التي قدمتها منذ 2013. هل ستندرك القوى الوسطية واليسارية، نكسة سبتمبر

القروي كان في وقت سابق جزءا من منظومة الحكم صلب نداء تونس، لكن سرعان ما قفز من القارب الذي بدأ في التصدع والغرق.

لم تنظر القوى الوسطية ولا اليسارية، إلى المشهد الانتخابي المحلي والبلدي، حيث باتت صناعة التصويت تبني خارج منظومة الأحزاب التقليدية، الغارقة في خطابات الأدلجة والدمج، والمتصارعة على فئات الأصوات بفرط لؤنة الزعامات الفارغة، ولا إلى المشهد الانتخابي خارج البلاد.

لم تبدل تلك القوى أي جهد حقيقي، في استقراء المشهد الانتخابي في الدول الغربية، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة، بعد أن أصبحت الأصوات تتجه إلى مرشحين من خارج المنظومة البلدية والمحلية، وسط مقاطعة كبيرة من الجمهور الانتخابي المسجل، هي ذاتها اليوم لا تحسن قراءة وصول "شخصية مستقلة" مثل قيس سعيد إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية، وهي ذاتها التي قد تجد نفسها أمام مصير مجهول في الانتخابات التشريعية القادمة.

ما بين الانتخابات البلدية والمحلية، والانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى، لم تختلف محددات التصويت لدى الناخب التونسي، والكامنة في البحث عن وجوه جديدة خارج منظومة الحكم والابتعاد النسبي عن الإطراء المعتاد للعمل الحزبي في معناه الكلاسيكي الريب.

دون هذه الفكرة، واقعان لا بد من الإقرار بهما. الأول بأن الخزان الانتخابي المؤدلج للإسلاميين يبقى نسبيا خارج التغيرات، والثاني أن المرشح للانتخابات الرئاسية والذي نال حصة معتبرة من الأصوات ونعني به نبيل

**أمين بن مسعود**  
كاتب ومحلل سياسي تونسي

الواضح أن غالبية الطبقة السياسية التونسية لم تستوعب دروس الانتخابات البلدية في 2018، وتعاملت معها بمنطق الاستغناء والصدفة، ولم تولها بذلك الأهمية المستحقة من التأمل والدراسة، فما كان من الدروس، إلا أن تحولت إلى زلازل قد تقضي نهائيا على شخصيات وأحزاب وضعتها على هامش الفعل السياسي.

المفارقة أن ذات الأحزاب التي لم تقرا جيدا وصول النائب المستقل ياسين العياري إلى البرلمان في 2017، ومن بعده اكتساح المستقلين للانتخابات البلدية والمحلية، وسط مقاطعة كبيرة من الجمهور الانتخابي المسجل، هي ذاتها اليوم لا تحسن قراءة وصول "شخصية مستقلة" مثل قيس سعيد إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية، وهي ذاتها التي قد تجد نفسها أمام مصير مجهول في الانتخابات التشريعية القادمة.

ما بين الانتخابات البلدية والمحلية، والانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى، لم تختلف محددات التصويت لدى الناخب التونسي، والكامنة في البحث عن وجوه جديدة خارج منظومة الحكم والابتعاد النسبي عن الإطراء المعتاد للعمل الحزبي في معناه الكلاسيكي الريب.

دون هذه الفكرة، واقعان لا بد من الإقرار بهما. الأول بأن الخزان الانتخابي المؤدلج للإسلاميين يبقى نسبيا خارج التغيرات، والثاني أن المرشح للانتخابات الرئاسية والذي نال حصة معتبرة من الأصوات ونعني به نبيل

## فعلها التونسيون ثانية

حالة التدهور في القطاع الصحي، أو ترفع ولو نسبيا، مستوى التعليم، وعجزت عن حل مشاكل القطاع الزراعي.

تحدث السياسيون عن الفساد والتهرب الضريبي والاقتصاد الموازي وارتفاع نسبة الجريمة، ولكنهم لم ينجحوا في تقديم حلول لأي منها، لتبقى مجرد وعود. الإنجاز الفعلي للثورة وللطبقة السياسية يجني ثماره التونسيون اليوم، وتدفع ثمنه الطبقة التي احترقت العمل السياسي، ونقصت به الديمقراطية.

التونسيون عاقبوا السياسيين عبر صنایق الاقتراع، ليأتي على رأس خياراتهم المفضلة، قيس سعيد، وهو مرشح مستقل صارم يُلقب بـ"الرجل الآلي"، معروف عنه التحدث باللغة العربية الفصحى التي لا تفارقه، ويستضيفه الإعلام التونسي كل ما كان هناك سجل دستوري في البلاد، يُقدم القراءات ويوضح مواطن الغموض في الجانب القانوني.

المرشح الثاني، نبيل القروي، رجل إعلان تحول إلى رجل إعلام، بعد إطلاق قناة "سمة" الفضائية، ولا يعرف عنه أي ماض سياسي، ترشح للانتخابات الرئاسية بعد تأسيسه حزب "قلب تونس". لقيه البعض بـ"روبن هود"، حيث بنى شعبيته من خلال توزيع إعانات وزيارات للمناطق الداخلية المهشمة من البلاد، وسرعان ما أصبح يتمتع بقاعدة انتخابية كبيرة.

قرر القضاء التونسي إيقافه قبل عشرة أيام من انطلاق الحملة الانتخابية، على خلفية تهمة تتعلق بتبويض أموال وتهرب ضريبي، إثر شكوى رفعتها ضده منظمة "أنا يفظ" التونسية عام 2017. باعت كل الجهود المبذولة لإطلاق سراحه بالفشل، عندها قرر الذخول في إضراب عن الطعام من سجنه، لتتوالى زوجته، سلوى سماوي، وعدد من قيادات حزبه "قلب تونس" مواصلة حملته الانتخابية التي أوصلته إلى المركز الثاني.

في البدء، كسر التونسيون حاجز الخوف من أنظمة شمولية تجسد شخصية الزعيم الواحد والحزب الواحد، تسقط حكومات عربية تباعا، في ثورات متعاقبة. واليوم يفعلها التونسيون ثانية، لتكون النتائج المتوقعة للانتخابات الرئاسية شهادة على أن تونس نجحت في دفن عصر المهشمة ونسبة 99.9 بالمائة، التي اعتاد زعمائنا على نيلها والتباهي بها.

**علي قاسم**  
كاتب سوري  
مقيم في تونس

أشارت صحف تونسية إلى تقديرات استطلاعات الرأي التي منحت المرشحين، قيس سعيد، ونبيل القروي المركز الأول والثاني في الانتخابات الرئاسية، التي جرت يوم أمس الأول، ووصفتها بالزلزال.

من هو قيس سعيد الذي منحه التونسيون أكبر نسبة من الأصوات، ليعتبر المراقبون ذلك بمثابة الزلزال؟ في حوار صحافي الثلاثاء 11 يونيو 2019، قال قيس سعيد "على الدولة أن تعمل على تحقيق مقاصد الشريعة، أنا ضد المساواة في الميراث، ومع عقوبة الإعدام، والمثليون يحصلون على تمويل من الخارج لإسعاد الأمة الإسلامية". كلام واضح لا لبس فيه. اختار التونسيون "رجل قانون صارما"، فهل اختيارهم من يريد أن يطبق "شرع الله" يعتبر زلزالا سياسيا؟

سبق للتونسيين أن منحوا أصواتهم لحركة النهضة، وتوقع الكثير من المراقبين أن يخاروا اليوم مرشح النهضة، عبدالفتاح مورو، الذي جاء بالمركز الثالث، على خلاف ما كان متوقعا. إن لم يكن خيار التونسيين، إذا، من باب الدين أو التقرب من الله.. ماذا صوتوا هكذا؟

سؤال طرحه رئيس الحكومة ومرشح الرئاسة التونسية، يوسف الشاهد، الذي عبر عن احترامه لتقديرات نتائج الانتخابات الصادرة عن مؤسسات سير الإراء. الشاهد لم يسعفنا بالجواب، فالجواب يعلمه الجميع. اختار التونسيون معاوية طليقة سياسية سيطرت منذ ثورة 2011، وأضعة البلاد في حالة من عدم اليقين.

على مدى تسعة أعوام حضرت السياسة في تونس، وغاب الاقتصاد والمجتمع عنها، اقتصر الصراع بين السياسيين على المناصب ومن يشغلها، لم يسلم من ذلك اليمين، ممثلا بالهضبة، ولا الوسط، ممثلا بالنداء، ولا اليسار، ممثلا بالجبهة الشعبية. عندما تعلق الأمر بالاقتصاد والمجتمع، اكتفى الجميع بإغراق الوعود التي فُشلت في أن تتجسد على الواقع، ليزداد الواقع قمامة. لم تؤد الوعود إلى ملء "قفة" المواطن التونسي، ولم تنجح في توفير موطن عمل لخريج التعليم العالي، ولم توقف

